بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي

(IACQA'2011)

جامعة الزرقاء

برعاية دولة رئيس الوزراء الأفخم معروف البخيت وزير المالية انعقد في رحاب جامعة الزرقاء للفترة من 12-10 أيار 2011، المؤتمر العربي تحت شعار: " ضمان جودة التعليم العالي " ، ناقش فيه نخبة من الأساتذة في الجامعات الأردنية والعربية والدولية (61) بحثا محكماً من بين (158) بحثاً قدمت للمؤتمر، تم فيها تسليط الضوء على تحولات الثورة الإلكترونية المتمثلة بآثارها الإيجابية والسلبية على منظمات الأعمال.

وقبل عرض التوصيات نسأل المولى عز وجل أن يديم علينا مجالس العلم والعلماء والمؤتمرات في ظل القيادة الهاشمية التي ترفع دائماً شعار العلم منهجاً لها. واسمحو لي أن أرفع باسمكم وباسم إدارة جامعة الزرقاء وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية إلى قائد البلاد الملك عبد الله الثاني إبن الحسين أجمل باقات الاحترام والتقدير، متمنين له دوام التقدم والازدهار لهذا البلد الذي نحب ونفديه بأرواحنا.

وفي ضوء المناقشات توصل الباحثون إلى مجموعة من التوصيات العلمية والعملية المناسبة والتي تحقق الكفاءة العالية والجودة والتميز لمنظمات الأعمال .

<u>التوصيات-:</u>

1) التنسيق مع أجهزة الإعلام المختلفة لوضع برامج توعوية وتثقيفية، لتوضيح مفاهيم الحكومة الإلكترونية لجمهور المتعاملين مع الخدمات الحكومية وكيفية الاستفادة من إمكانيات تطبيقاتها لتتضمن تقديم خدمات بجوده عالية، وخلق الوعي الجماهيري بالبرامج القائمة والآفاق الممكنة.

2) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان فاعلية الخدمات الحكومية الإلكترونية في تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية ذات التأثير المباشر على مستوى حياة الأفراد ومن ثم المجتمع.

3) تحديث التشريعات والقوانين الحالية بما يضمن عدم الاستخدام غير السليم للتقنيات العلمية الحديثة التي تضر بأمن المجتمع.

4) ضرورة توحيد تشريع جباية التجارة الإلكترونية بين مختلف الدول العربية وذلك لتفادي الإزدواج والتهرب الضريبي.

5) تطوير نظام آمن للمعلومات كعملية وقائية لمواجهة المخاطر المصاحبة للتجارة الإلكترونية دون فسح المجال للقرصنة وتبييض الأموال.

6) العمل على وضع آلية لتذليل الصعوبات التي تواجه من يتعامل مع البنوك عند رغبتهم باستخدام الإنترنت في المصارف وذلك من خلال تعليمات تصدرها البنوك المركزية تضمن حقوق العملاء والمصارف على حد سواء عند التعامل بالإنترنت المصرفي، إضافة إلى قيام البنوك بتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع هذه التقنية.

7) العمل على إصدار معايير تدقيق للمحاسبة الحكومية تتلاءم مع المتغيرات التي أحدثتها الثورة الإلكترونية بهدف تنظم مسؤولية وواجبات مراقبي الحسابات تجاه الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية؛ لكي تكون اساساً ومرشداً لمراقبي الحسابات وتوضح لمستخدمي القوائم المالية حدود مسؤولية مراقب الحسابات تجاه ذلك.

8) ربط التعليم في مجال العلوم الإدارية والاقتصادية مع برامج تطبيق التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة، بالشكل الذي يضمن تدريباً عملياً للطلبة في كليات الاقتصاد والعلوم الادارية على تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بما يتوافق مع متطلبات عصر المعلومات والإنترنت، مع الحرص على تأهيل مدرسي

هذه الكليات ليكونوا قادرين على القيام بهذه المهمة.

9) اعتماد جهة تدقيق خارجية محايدة ومؤهلة فنياً لتدقيق سياسات وإجراءات أنظمة الأعمال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

10) اعتماد التوثيق الإلكتروني لسرعة تبادل المراسلات والوثائق بين الجهات الحكومية وسهولة تخزينها واسترجاعها باستخدام الأرشفة الالكترونية.

11) تشكيل لجان متكاملة متعدده التخصصات من قطاع الأعمال تربط بين التنفيذ الإلكتروني للعمليات المصرفية الإسلامية والصيغ التمويلية والاستثمارية في النظام الاسلامي، ووضع ضوابط لها تحكم تنميط عملياتها المالية ثم عرض النتائج على مجمع الفقه الإسلامي لإقرارها.

12) دراسة إمكانية إلزام بعض المؤسسات العامة والخاصة الأردنية في مختلف القطاعات بإجراء بعض المعاملات للمواطنين الكترونياً، من خلال نوافذ خاصة كبديله للتجارة التقليدية لتصبح بعد ذلك جزءً من تقييم أدائها.

13) ضرورة قيام الدول العربية بتشكيل لجان على مستوى عالٍ يُلقى على عاتقها الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال الحاضنات، والأعمال الريادية، والقيام بدراستها وتحليلها للوصول إلى أبرز النقاط التي كانت السبب وراء نجاحها، مع وضع المقترحات الواقعية لكيفية تكييفها والاستفادة من تطبيقها وبما يناسب طبيعتها.

14) ضرورة تكرار مثل هذه المؤتمرات النوعية في الجامعات العربية لمتابعة أخر المستجدات العلمية والعملية الدولية المعاصرة في موضوع الثورة الإلكترونية المستمرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الأمين العام للمؤتمر

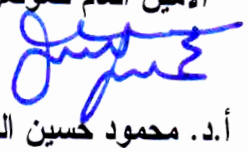

أ.د. محمود حسين الوادي